العرب
السبت 2020/11/21
السنة 43 العدد 11888

التحالف المدني في السودان يلملم شتاته قبل تشكيل حكومة جديدة

معسكر معارض يتشكل من رحم المسار الثوري يثير قلق الموجودين في السلطة

مرحلة تمضي وأخرى تأتي والمطالب ماتزال حبرا على جدار

تسارع القوى المدنية في السودان للم شتاتها وإعادة ترتيب صفوفها، استباقا للمرحلة الثانية من الفترة الانتقالية التي ستشهد تشكيل حكومة جديدة ومجلس تشريعي يضم الحركات المسلحة التي وافقت على السلام.

الخرطوم – دخلت القوى الممثلة في تحالف الحرية والتغيير، الذي يشكل الحاضنة السياسية للحكومة السودانية، الخميس، في اجتماعات مغلقة لليوم الثاني على التوالي، لإعادة ترميم الشروخ التي أصابت جسد التحالف، وتسببت في انسحاب الحزب الشيوعي، وتجميد عضوية حزب الأمة القومي، في وقت تبحث فيه الجبهة الثورية التي وقعت اتفاق سلام مع السلطة الانتقالية عن شغل الفراغ الذي تركه خروج الحزبين.

وتأتي الترتيبات الجديدة في وقت يستعد فيه التحالف الحكومي للمشاركة في تشكيل سلطة تنفيذية بديلة لحكومة عبدالله حمدوك، والمتوقع إقالتها خلال أيام.

وأعلنت قوى الحرية والتغيير، الخميس، مد أجل تشكيل المجلس التشريعي حتى 31 ديسمبر المقبل، حيث ناقشت مسألة تكوينه في ضوء التطورات المتعلقة بملف السلام، ووضعت في الاعتبار التحفظات التي أبدتها الجبهة الثورية في هذا الشأن.

حاتم إلياس

وجود مدنيين ومسلحين تحت هيكل سياسي واحد لن يكون سهلا

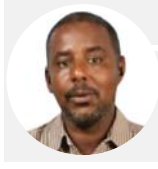

نورالدين صلاح الدين

نقاشات تجري مع القوى المنسحبة لمحاولة إعادتها مجددا

وتسعى قوى مدنية عدة بالمشاركة مع الحركات المسلحة، إلى إعادة توزيع الوزن السياسي للقوى المنخرطة في التحالف على وقع انسحابات سابقة وقوى فاعلة حديثة.

وشغلت الهموم الداخلية الكثير من القوى السياسية عن التركيز على بعض القضايا الخارجية، حيث التزمت غالبية المكونات الصمت حيال ما أعلنته روسيا عن تشكيل قوة بحرية لدعمها لوجيستيا في ميناء بورتسودان على البحر الأحمر.

وكشف القيادي بتحالف قوى الحرية والتغيير نورالدين صلاح الدين، أن الاجتماعات الحالية تسير في اتجاه التشاور بشأن شكل الجهاز التنفيذي والوجهة السياسية للتحالف في ما يتعلق بالسياسات العامة، والتباحث مع القوى المنسحبة لمحاولة إعادتها مجددا وترتيب أوضاع التحالف.

وأضاف لـ"العرب"، أن المباحثات تسعى إلى صياغة تشكيل الكتل الرئيسية داخل التحالف، وتوزيع المهام والمناصب داخل المجلس المركزي له، ويشمل الأمر أيضا التوافق حول عدد مقاعد كل كتلة في المجلس التشريعي، وفقا للوزن النسبي، والثقل السياسي والجماهيري للقوى المنضوية تحت لواء الحرية والتغيير.

وتوصلت اجتماعات سابقة إلى اتفاق على أن تكون الحكومة مشكلة من 27 وزارة بدلا من 20 وزارة، وتبحث المناقشات الحالية مع حمدوك كيفية فصل بعض الوزارات وماهية الوزارات المستحدثة، وتلقي أسماء المرشحين من قبل الجبهة الثورية التي ستكون ممثلة بست وزارات، بينها وزارة سيادية لم يجر التوافق عليها.

ويتوقع مراقبون، أن يكون الثقل الأكبر للتحالف بيد قوى نداء السودان، وتضم في عضويتها الجبهة الثورية التي تضم حركات مسلحة وتنظيمات سياسية متعددة، على حساب ما يسمى بقوى الإجماع الوطني التي فقدت هياكلها داخل التحالف.

وتضم قوى الحرية والتغيير خمسة تكتلات رئيسية، هي: قوى الإجماع الوطني، وتحالف نداء السودان، والقوى الممثلة للمجتمع المدني، وتحالف المهنيين، وبعض الأحزاب المدنية التي وقعت على ميثاق التحالف بشكل منفصل.

وعقدت الجبهة الثورية، بمشاركة عدد من قادة الحرية والتغيير، مؤتمرا صحافيا الأربعاء، أكدت فيه أن مسألة تباين الرؤى حول القضايا السياسية والاقتصادية وقضية الحكم تتطلب مزيدا من المعالجات.

ودعا الهادي إدريس يحيى، رئيس الجبهة الثورية، قوى الحرية والتغيير، وكل قوى الثورة لحل الخلافات، والذهاب إلى مرحلة التأسيس الجديدة للمرحلة الانتقالية.

وتخشى دوائر سياسية محلية من تكوين تحالف معارض للظهير السياسي للحكومة، يتشكل من قوى الثورة أيضا، ويعني أن معارضة السلطة الانتقالية ستكون من معسكر الثورة، بما يصب في صالح فلول نظام عمر حسن البشير الذين ينتظرون الفرصة، ويكثفون من مشاوراتهم مع القوى المنسحبة للتنسيق والتعاون معها.

وعقد مجلس الصحوة الثوري، ويقوده موسى هلال زعيم ميليشيا الجنجويد في دارفور سابقا، والمعتقل حاليا، لقاء مغلقا بين قيادات بارزة به وأعضاء من الحزب الشيوعي توصل فيه الطرفان إلى التوقيع على مذكرة تفاهم والعمل المشترك في المناطق والأقاليم التي اندلعت فيها الحروب والنزاعات والصراعات، غير أن الحزب الشيوعي نفى حدوث اجتماعات مع قوى مناوئة للثورة.

وبصرف النظر عن حدوث اللقاء من عدمه، فقد بدأت المياه السياسية تتحرك من تحت أقدام بعض القوى والأحزاب، ما يصب في صالح مناوئيهم على المدى القريب.

وعقد أيضا حزب الأمة القومي اجتماعات عديدة مع حزب المؤتمر الشعبي الذي أسسه حسن الترابي، ولم تصل إلى مستوى التفاهمات أو التحالفات المباشرة، لكن استمرار ابتعاد الأمة عن التحالف الحكومي، ووضعه لشروط تعجيزية، ينذر بعدم استبعاد قيامه تشكيل تحالف، تحدث عنه الحزب في بعض وسائل الإعلام من دون أن يعلن تفاصيل القوى المنضوية داخله.

وضعت بعض الأحزاب الكبيرة نفسها في مأزق، لأن عودتها إلى التحالف الحكومي ستكون مختلفة عما كانت عليه بالسابق، فميزان القوى الذي تشكل بين الحزب الشيوعي من جانب، وحزب الأمة القومي على الجانب الآخر، لم يعد موجودا في ظل المكاسب التي حققتها الحركات المسلحة جراء التوقيع على اتفاق السلام الذي منحها وضعية سياسية وتنفيذية وإدارية مهمة على مستويات الحكم المختلفة.

وقد تكون فرص عودة حزب الأمة إلى الحرية والتغيير قائمة بدرجات أكبر، لأن الحزب جمد عضويته في هياكل التحالف ولم ينسحب بشكل نهائي، وما زال أعضاؤه يحضرون اجتماعات ترتيب المرحلة المقبلة، بينما انقلب الشيوعي على المؤسسات الانتقالية، وأعلن عدم اعترافه بالوثيقة الدستورية، وفضل العودة إلى نقطة الصفر.

وقال المحامي والناشط السياسي حاتم إلياس، إن التحالف الحكومي يواجه أزمات تؤثر على مستقبل وحدته، فوجود المعارضة المدنية والمسلحة لنظام البشير تحت هيكل سياسي واحد لن يكون سهلا، ورهان الحركات المسلحة دائما على القوة والسلاح، فيما تسير تكتيكات القوى المدنية باتجاه التفاهمات وتقديم التنازلات، واللجوء إلى الشارع إذا اقتضت الضرورة ذلك.

وأوضح في تصريح لـ"العرب"، أن الهوة بين الحركات المسلحة والقوى المدنية سوف تستمر في المستقبل، إذا لم تقدم الأولى تنازلات تسمح بتمرير عملية الانتقال الديمقراطي بسلاسة، ومن دون الدخول في صراعات جديدة.

ويتوقع متابعون، أن يكون التوافق كبيرا بين القوى المدنية التي تستشعر خطورة سحب البساط من تحت أقدامها، وقد يحاول البعض الآخر نسج وتمتين التحالفات مع الحركات المسلحة، لكنها في النهاية ربما تفقد جدواها باختلاف الأجندات السياسية، وتباين التركيبة الشعبية لكل من الطرفين.

السلطة المصرية للحقوقيين: لن نخفف قبضتنا لمجرد فوز بايدن

الأمم المتحدة ترى في مصر بيئة خطرة على النشطاء

القاهرة – شكلت الاعتقالات الأخيرة لمدافعين عن حقوق الإنسان في مصر، رسالة حازمة من السلطة بأنها سياستها في ملف حقوق الإنسان لن تتأثر بمجرد فوز الديمقراطي جو بايدن برئاسة الولايات المتحدة.

وقامت السلطات الأمنية الخميس، باعتقال المدير التنفيذي لمنظمة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (غير حكومية) جاسر عبدالرازق، وهو ثالث مسؤول بها يجري توقيفه في غضون أيام قليلة، بعد كريم عنارة مدير وحدة العدالة الجنائية في المبادرة، ومديرها الإداري محمد بشير.

وترتبط هذه التوقيفات بزيارة أجراها 13 من السفراء المعتمدين في مصر إلى مقر المبادرة في القاهرة في 3 نوفمبر الجاري، نوقشت خلالها سبل دعم أوضاع حقوق الإنسان في مصر.

ولم تتخذ القاهرة إجراءات التوقيف الأمني فور إتمام الزيارة، وأقدمت عليها بعد مضي نحو أسبوعين، وعقب التأكد من فوز بايدن بالرئاسة الأميركية كي توحي بتصميمها على عدم تغيير تصوراتها وإجراءاتها ممن تعتبر تصرفاتهم الحقوقية غير مشروعة، أو تستلزم المساءلة.

ويثير التصميم المصري على تشديد القبضة الأمنية على الحقوقيين ونشطاء المجتمع الدولي قلق الأمم المتحدة، التي أعربت مفوضيتها السامية لحقوق الإنسان في وقت لاحق الجمعة عن قلقها من اعتقال المسؤولين الثلاثة وقالت في بيان "إن اعتقال ثلاثة مدافعين عن حقوق الإنسان في مصر هذا الأسبوع تطور مقلق للغاية ويؤكد الدرجة الكبيرة التي يعد نشطاء المجتمع المدني فيها عرضة للخطر".

وقررت نيابة أمن الدولة العليا حبس المسؤولين الثلاثة 15 يوما على ذمة القضية رقم 855 بتُهم "الانضمام إلى جماعة إرهابية، وإذاعة بيانات كاذبة من شأنها تكدير الأمن، والإضرار بالمصلحة العامة، واستخدام حساب على الإنترنت لنشر أخبار كاذبة".

ونسفت الاعتقالات الأخيرة الرهانات التي تحدثت عن ليونة مصرية منتظرة في ملف الحريات وحقوق الإنسان بعد نجاح المرشح الديمقراطي في الانتخابات الأميركية لطي الصفحة القاتمة السابقة بين واشنطن والقاهرة، حيث شهدت العلاقة بينهما خلال فترة حكم الرئيس السابق باراك أوباما ونائبه بايدن شدّا كبيرا في هذا الملف.

وألمح جو بايدن خلال حملته الانتخابية إلى أنه "لا يوجد شيك على بياض" لتقبّل ممارسات سلبية في ملف حقوق الإنسان، في إشارة إلى القاهرة، وانتقد وقتها ما وصف بالمهادنة التي ظهرت خلال فترة حكم الرئيس دونالد ترامب مع النظام المصري.

وأعربت وزارة الخارجية الأميركية قبل أيام عن قلقها العميق إزاء هذه التوقيفات، ولفت مكتب حقوق الإنسان بالوزارة في تغريدة على تويتر، إلى أنّ واشنطن تؤمن أنّه يجب أن يكون كلّ شخص قادرا على التعبير عن معتقداته بحرية.

وأكد جهاد عودة، أستاذ العلاقات الدولية والعلوم السياسية بجامعة حلوان في القاهرة، أن مصر لن تغيّر طريقتها في التعامل مع حقوق الإنسان، لكن سوف تتواءم مع قدرتها على التكيّف وفق المتغيرات التي تحدث مع وصول بايدن إلى الرئاسة الأميركية.

وأضاف لـ"العرب"، أن الدولة المصرية لديها ثوابت في ملف حقوق الإنسان لن تتنازل عنها مهما كان حجم الضغوط الرامية إلى التدخل في سياساتها، وترفض تطبيق معايير حقوقية لا تتناسب مع البيئة المحلية، في ظل استمرار خطر الإرهاب، وعمل منظمات غير شرعية لحساب تيارات تراها معادية.

وأشار إلى أن المعضلة في مصر لن تكون مع بايدن كرئيس صاحب الخطط الاستراتيجية في أميركا، بل في نائبته كاميلا هاريس، فهي مهتمة بالقضايا الإنسانية والحريات.

وتتولد قناعة لدى الحكومة المصرية بأن الضغوطات التي تتعرض لها بين الحين والآخر لا تخلو من أغراض سياسية، وترى بأن حقوق الإنسان ليست قضية حاسمة في العلاقات الدولية، بعكس الاقتصاد والأمن والمسائل الاستراتيجية.

وجاء تفجير قضية المبادرة المصرية للحقوق الشخصية والقبض على ثلاثة من المسؤولين فيها ليعزز وجهة نظر عدم وجود تغير في التعامل المصري، وأن الحكومة ماضية في تقديراتها لهذا الملف متحدية أي ضغوط خارجية.

وتعرضت القاهرة في الفترة الماضية إلى انتقادات حادة من منظمات حقوقية دولية، وصدرت بيانات وتصريحات من مؤسسات غربية رافضة لطريقة التعامل الراهنة مع هذا الملف.

ورجحت دوائر سياسية انخفاض مستوى الرهانات على إدارة بايدن الجديدة لتحويل ملف حقوق الإنسان إلى أداة قوية لممارسة ضغوط على القاهرة، بعد ظهور تحولات كبيرة في مصر، وانخفاض مستوى فعالية هذه الورقة دوليا.

جهاد عودة

المعضلة في مصر لن تكون مع بايدن بل مع نائبته كاميلا هاريس

ونجح النظام المصري في ترتيب أوضاعه داخليا، وقوض أجنحة المعارضة، وأصبح أكثر تماسكا وقدرة على مقاومة الضغوط في هذا الملف.

وقال علاء شلبي، رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان، إن مصر اتخذت خطوات مهمة للتقدم في الملف بتعزيز المساءلة الجنائية في جرائم التعذيب وسوء المعاملة والمحاسبة التأديبية عند التعسّف في استخدام السلطة، ووضعت قانونا لتنظيم العمل الأهلي في ضوء مشاورات موسعة مع 1300 جمعية أهلية ومنظمة غير حكومية.

وأوضح لـ"العرب" أن فتح صفحة جديدة مع البدء في تطبيق هذا القانون يشكل المدخل الصحيح لإنهاء الأزمة وتقويض إمكانية استخدام ملف حقوق الإنسان للضغط سياسيا على مصر.

إسرائيل تشكك في جدية لبنان للتوصل إلى تسوية حدودية

بيروت – خرجت الخلافات التي سعى لبنان وإسرائيل والرعاة الدوليون إلى التكتم عنها خلال جولات التفاوض الثلاث حول ترسيم الحدود، إلى العلن، في مؤشر يعكس اتجاه الأمور بين الطرفين إلى "طريق مسدود".

واتهمت إسرائيل، الجمعة، لبنان بتغيير موقفه مرارا بشأن ترسيم الحدود البحرية بين البلدين في البحر المتوسط، وهو ما نفته الرئاسة اللبنانية.

وعقد لبنان وإسرائيل ثلاث جولات من المفاوضات منذ الشهر الماضي برعاية الولايات المتحدة والأمم المتحدة. وحُدّد موعد الجولة المقبلة في بداية ديسمبر.

وقال وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتس "لبنان غيّر موقفه بشأن حدوده البحرية مع إسرائيل سبع مرات". وأضاف أنّ "موقفه الحالي لا يتعارض مع مواقفه السابقة فحسب، بل يتعارض أيضاً مع موقف لبنان من الحدود البحرية مع سوريا التي تأخذ في الاعتبار الجزر اللبنانية القريبة من الحدود".

وتابع "من يريد الازدهار في منطقتنا ويسعى إلى تنمية الموارد الطبيعية بأمان عليه أن يلتزم بمبدأ الاستقرار وتسوية الخلاف على أساس ما أودعته إسرائيل ولبنان لدى الأمم المتحدة"، مؤكدا أن "أي انحراف عن ذلك سيؤدي إلى طريق مسدود وخيانة لتطلعات شعوب المنطقة".

وسارعت الرئاسة اللبنانية إلى الردّ على الاتهامات الإسرائيلية. واعتبرت في بيان صدر عن مكتب الإعلام، الجمعة، أنّ كلام شتاينتس "عن أنّ لبنان بدّل مواقفه في موضوع الحدود البحرية الجنوبية سبع مرات لا أساس له من الصحة".

وأكّدت أن "موقف لبنان من موضوع الترسيم البحري للحدود الجنوبية ثابت وفقاً لتوجيهات الرئيس ميشال عون للوفد اللبناني المفاوض لاسيما لجهة ممارسة لبنان حقه السيادي".

وأتت تصريحات وزير الطاقة الإسرائيلي بعد إعلان الرئيس عون الخميس، في تغريدة على حساب الرئاسة إثر استقباله قائد القوات الدولية العاملة في الجنوب (يونيفيل) أن "ترسيم الحدود البحرية يتم على أساس الخط الذي ينطلق براً من نقطة رأس الناقورة استناداً إلى المبدأ العام المعروف بالخط الوسطي، من دون احتساب أي تأثير للجزر الساحلية الفلسطينية المحتلة".

وهذه المرة الأولى التي يتطرق فيها لبنان بشكل رسمي إلى مطالبه في ملف ترسيم الحدود البحرية. وتتعلق المفاوضات أساساً بمساحة بحرية تمتد على حوالي 860 كيلومتراً مربعاً، بناء على خارطة أرسلت في 2011 إلى الأمم المتحدة. إلا أن لبنان اعتبر لاحقاً أنها استندت إلى تقديرات خاطئة.

ويطالب لبنان خلال جلسات التفاوض بمساحة إضافية تبلغ 1430 كيلومتراً مربعاً تشمل جزءا من حقل "كاريش" الذي تعمل فيه شركة إنرجيان اليونانية، على ما قالت مديرة معهد حوكمة الموارد الطبيعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لوري هايتيان في قوت سابق. واعتبرت أن البلدين دخلا اليوم "مرحلة حرب الخرائط".

ويرى مراقبون أن تطورات الموقف اللبناني تعزز الشكوك في أن القبول بالانخراط في المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي كان هدفه استرضاء واشنطن لتخفيف ضغوطها، وتمرير الوقت إلى حين وصول إدارة أميركية جديدة.

وتشن إدارة الرئيس دونالد ترامب حملة متصاعدة على حزب الله وحلفائه القابضين على مفاصل السلطة في لبنان، وكانت فرضت قبل أيام عقوبات على صهر الرئيس عون جبران باسيل.

ويقول المراقبون إن الحزب وحلفاءه كانوا يحاولون عبر الموافقة على إجراء محادثات مع الجانب الإسرائيلي، ربح الوقت ليس إلا، وهو ما بدا في سقف المطالب المطروحة العالي.

ويشير المراقبون إلى أنه من غير المستبعد أن يكون الحزب وحليفه باسيل يحاولان استثمار ورقة الحدود للتفاوض حول حزمة أوسع تهم وضعهما السياسي داخل لبنان.

شتاينتس لنتنياهو: لبنان غيّر موقفه 7 مرات